المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشر

العدد الثاني عشر

النصف الثاني يناير 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الثاني من شهر يناير 2024

في هذا العدد:

ويليامز: آل حفتر يعمقون سيطرتهم شرق ليبيا والميليشيات تتصارع بغرب البلاد
المنفي والكبير والدبيبة يجتمعون لمناقشة ضوابط الإنفاق الحكومي 2024
حكومة حماد تتخذ إجراءات طارئة لمواجهة أزمة مياه زليتن والدبيبة يتابع
روما.. سلسلة لقاءات للدبيبة على هامش القمة الإيطالية الأفريقية
باتيلي يحشد الجهود الداخلية والخارجية لعقد الاجتماع الخماسي
المنفي والدبيبة يلتقيان وزير الخارجية الموريتاني في طرابلس
إنقاذ عدد من المهاجرين الغير شرعيين وإعادة آخرين لبلدانهم
نائب وزير دفاع روسيا يبحث مع حفتر تعزيز التعاون العسكري
مؤسسة النفط ترفع القوة القاهرة عن حقل الشرارة
شبهات فساد عديدة تطارد قطاع النفط الليبي
ويليامز: آل حفتر يعمقون سيطرتهم شرق ليبيا والميليشيات تتصارع بغرب البلاد
المنفي والكبير والدبيبة يجتمعون لمناقشة ضوابط الإنفاق الحكومي 2024

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 6

1. التشكيلات المسلحة 6

ويليامز: آل حفتر يعمقون سيطرتهم شرق ليبيا والميليشيات تتصارع بغرب البلاد 6

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 7

حكومة الوحدة توحد الجهات الأمنية في المنافذ مع تصاعد الهجرة الغير شرعية 7

إنقاذ عدد من المهاجرين الغير شرعيين وإعادة آخرين لبلدانهم 9

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 11

نائب وزير دفاع روسيا يبحث مع حفتر تعزيز التعاون العسكري 11

4. التسليح والتدريبات العسكرية 12

تسليح ليبيا.. حظر في العلن وموافقة في الخفاء 12

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 15

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 15

الحويج يُناقش الفرص التجارية والاستثمارية مع السعودية واليونان ومصر وتركيا 15

اللافي يحضر فعاليات المنتدى الاقتصادي الليبي الياباني الأول بالعاصمة طوكيو 17

2. المؤسسة الوطنية للنفط 17

شبهات فساد عديدة تطارد قطاع النفط الليبي 17

مؤسسة النفط ترفع القوة القاهرة عن حقل الشرارة 19

3. المصرف المركزي 20

المنفي والكبير والدبيبة يجتمعون لمناقشة ضوابط الإنفاق الحكومي 2024 20

الكبير يقود مباحثات مع سفراء أمريكا وتركيا ومالطا 21

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 22

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية 23

حكومة حماد تتخذ إجراءات طارئة لمواجهة أزمة مياه زليتن والدبيبة يتابع 23
"كأن لم يكُن"..عقيلة يبطل قرار نائبه الأول بإعفاء شكشك 24
صندوق إعادة إعمار درنة يوقع عقوداً مع شركات إماراتية ومصرية لتنفيذ مشاريع 25
2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية 26
باتيلي يحشد الجهود الداخلية والخارجية لعقد الاجتماع الخماسي 26
المبعوث الأمريكي الخاص يكشف من حضوره في الأزمة الليبية 28
رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 30
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية 30
روما.. سلسلة لقاءات للدبيبة على هامش القمة الإيطالية الأفريقية 30
حراك ليبي تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة 31
المنفي والدبيبة يلتقيان وزير الخارجية الموريتاني في طرابلس 33
2. السياسات والقرارات 34
المنفي يعتمد عدداً من السفراء الجدد لدى ليبيا 34
خامساً: مختارات 36
1. شخصية العدد 36
عبد الله باتيلي.. المبعوث الأممي إلى ليبيا 36
2. مقال العدد 38
ليبيا وحوار الخمسة الكبار.. الفيتوري شعيب 38

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر يناير 2024، أبرزها: شبهات الفساد العديدة التي تطارد قطاع النفط الليبي.

حيث شكّل رئيس حكومة الوحدة الوطنية لجنة لمراجعة اتفاقية التنقيب عن النفط والغاز في حوض الحمادة الحمراء النفطي، وذلك بعد أن أوقفته النيابة العامة مؤقتًا، حيث ذكر النائب العام أن الإيقاف جاء نتيجة مخالفة الاتفاقية لقواعد وضوابط إبرام عقود الاستكشاف والإنتاج واتفاقيات المشاركة في العمليات النفطية المعمول بها.

وفي سياق آخر، أعرب وزير النفط بحكومة الوحدة الوطنية عن شكوكه حول سلامة الإجراءات التي اتبعتها المؤسسة الوطنية للنفط في التعاقد مع شركة "إسناد الوطنية" الإماراتية، لتنفيذ مشروع تأهيل وتطوير حقول الظهرة بالباطن.

وفي واقعة ثالثة، كشفت كتلة التوافق الوطني بالمجلس الأعلى للدولة عن شبهات فساد محتملة جديدة في قطاع النفط الليبي، مرتبطة بمفاوضات وصفتها بالسرية تجري حاليًا في تركيا بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركات أجنبية لتطوير حقول الطهارة والنظيف وسلطان.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

ويليامز: آل حفتر يعمقون سيطرتهم شرق ليبيا والميليشيات تتصارع بغرب البلاد

أعلنت "ستيفاني ويليامز" الممثلة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، أن عائلة حفتر توطد قبضتها على السلطة في شرق ليبيا، حيث يتنافس أبناء الجنرال "خليفة حفتر" على خلافته كقائد لقوات الشرق الليبي، في حين تتصارع ما وصفتها بـ "الميليشيات" على النفوذ والغنائم في غرب البلاد، على حد وصفها .

وتوقعت ويليامز أن يتولى ابن حفتر، صدام، القيادة العسكرية بعد رحيل والده، مشيرةً إلى أنه ومع اقتراب رحيل خليفة حفتر، الذي تجاوز الثمانين من عمره، يتنافس أبناءه على المناصب لخلافته، بينما يواصل والدهم تلقي الدعم من مجموعة بارزة من كبار المسؤولين الدوليين المدنيين والعسكريين والاستخباراتيين.

وفي مقال نشره مركز أبحاث بروكينغز، ذكرت ويليامز أن الوريث العسكري المفترض لحفتر، صدّام، تمت ترقيته مؤخراً إلى رتبة لواء مع شقيقه خالد، وذلك استعدادا لتولي السيطرة على "القوات المسلحة العربية الليبية"، حسب تعبيرها. وبينت أنه وعلى الرغم من أن رحيل حفتر الأب قد يسبب بعض الاضطرابات في شرق ليبيا، إلا أن تمرير الراية للجيل التالي يمكن أن يكون سلسًا نسبيًا. حيث "كان الحفتريون صارمون في قمع المعارضة وحتى استباقها، كما شوهد مؤخرًا في القضاء العنيف على تحرك المهدي البرغثي".

من جهة أخرى، حذّرت الدبلوماسية الأمريكية من "استمرار صراع السيطرة بين مختلف الميليشيات في غرب ليبيا"، مشيرةً إلى الاشتباكات الدامية التي وقعت في العاصمة طرابلس الصيف الماضي بين جهاز الردع واللواء 444، مما أسفر عن مقتل العشرات، حسب قولها.

وأوضحت ويليامز أن بيئة "الميليشيات العشوائية" في غرب ليبيا لا تزال مجزأة بشكل واسع، حيث تواصل المجموعات في طرابلس التنافس فيما بينها من خلال افتراسها على ما تبقى من مؤسسات البلاد، على حد تعبيرها.

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

حكومة الوحدة توحد الجهات الأمنية في المنافذ مع تصاعد الهجرة الغير شرعية

أصدرت حكومة الوحدة الوطنية قراراً بإعادة تنظيم الوجود الأمني والإداري في جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية في ليبيا، مُلغيةً أي تكليفات أو اختصاصات أو صلاحيات سابقة لأي جهات مسلّحة أو إدارية. وحدد القرار الجهات التي يُسمح لها بالتواجد في المنافذ، وهي مصلحة الجوازات والجمارك والأمن الداخلي والمخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وهيئة السلامة الوطنية،

بالإضافة لإدارة المراسم. وكان مطار مصراتة الدولي قد توقف عن تسيير الرحلات عدة مرات بسبب خلافات بين جهاز الأمن الداخلي وجهات مسلحة داخل المطار.

وفي 29 يناير 2024، بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، مع رئيس المجلس الأوروبي "شارل ميشيل"، على هامش قمة إيطاليا – إفريقيا بروما، التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وأكد الدبيبة وميشيل أهمية إطلاق الحوار الليبي الأوروبي الاستراتيجي حول قضايا الهجرة.

وفي 30 يناير، بحث وكيل وزارة الداخلية في حكومة الوحدة "محمود سعيد"، مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بليبيا، مجالات التعاون المثمر وخاصة ما يتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية. وتسلم الجانب الليبي عقب اللقاء بعض الاحتياجات اللوجستية، والمتمثلة في معدات البحث والانقاذ و4 سيارات إسعاف، كما قام الوكيل بجولة داخل جهاز حرس الحدود وأطلع على سير العمل بغرفة العمليات والسيطرة.

وفي 30 يناير، خصص لقاء وكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي لشؤون الهجرة والمغتربين بحكومة الوحدة "امحمد زيدان"، مع إدارات الوزارة لمناقشة ملف الهجرة الغير شرعية. وتركز اللقاء على بحث وضع خطة استراتيجية وتوحيد رؤية وزارة الخارجية أمام الجهات المشتركة معها في ملف مواجهة هذه الظاهرة.

وفي تصريح لوكالة الأنباء الإيطالية نوفا، أعلن الدبيبة أن بلاده باشرت بحملة لمكافحة تجارة البشر وتهريب الوقود والمخدرات على طول السواحل الغربية. وأضاف الدبيبة أن ليبيا تحتاج مساعدة دولية لمكافحة الهجرة الغير شرعية الكبيرة من إفريقيا إلى أوروبا عبر أراضيها، مشدداً على أن مكافحة هذه الظاهرة يتطلب تعاوناً دولياً، ولا يمكن لبلد واحد تحمل هذا العبء.

وكانت تقارير إعلامية إيطالية قد كشفت عن الاتفاقية المبرمة بين روما وأنقرة لوقف نزيف الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الليبية، والتي اعتبرتها صفقة تثير جدلاً واسعاً. وبحسب ما تسرب من معلومات، فإن رئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني" توصلت خلال زيارتها الأخيرة لتركيا إلى اتفاق سري مع الرئيس "رجب طيب أردوغان"، يقضي بنقل إدارة ملف

اللاجئين الفارين من ليبيا لأنقرة التي تتمتع بنفوذ قوي في غرب البلاد، كما طلبت روما دعم تركيا لوقف المهاجرين القادمين عبر ليبيا.

وذكر تقرير نُشر في صحيفة "إل جيورنالي" الإيطالية، أن الاتفاق الذي وقعته رئيسة الوزراء يهدف إلى منع خروج المهاجرين غير الشرعيين من مناطق طرابلس وما حولها، سواء عبر الساحل أو عبر المناطق الداخلية. وأضافت الصحيفة أن المهاجرين القادمين إلى إيطاليا أبحروا بشكل رئيسي من منطقة طرابلس، وأن بإمكان إيطاليا العمل عبر شبكات النفوذ التركي في المنطقة، بالتعاون مع ممثلي تركيا على الأرض. وأوضح المصدر نفسه أن أردوغان شدد على رغبته في إتمام الاتفاق. وفي الوقت الذي حجبت فيه الحكومة الإيطالية تفاصيل الاتفاق عن أعين الرأي العام، برزت أصوات معارضة من داخل أروقة السلطة انتقدت بشدة الاعتماد على تركيا في إدارة الملف الليبي الشائك، محذرة من انتهاك سيادة ليبيا ومنح أنقرة موطئ قدم رسمياً في البلاد.

إنقاذ عدد من المهاجرين الغير شرعيين وإعادة آخرين لبلدانهم

وسط غموض بشأن مصير 40 مهاجراً غير نظامي فقدوا في البحر المتوسط، تحدثت المنظمة الدولية للهجرة عن اعتراض وإعادة 119 آخرين إلى ليبيا، 115 رجلاً وأربع سيدات. وأوضح مكتب المنظمة الدولية في ليبيا، في 16 يناير 2024، أن عملية إعادة المهاجرين تمت ما بين السابع إلى الثالث عشر من يناير الحالي، لكنه لم يكشف عن جنسياتهم.

وفي نفس السياق، أفادت منظمة "إس أو إس هيومانتي" الألمانية، بإنقاذ 126 مهاجراً قبالة السواحل الليبية، من بينهم 30 قاصراً ورضيعاً. وأضافت المنظمة أن المهاجرين انطلقوا من ليبيا قبل يومين على متن قارب خشبي كان على وشك الغرق بسبب ارتفاع الأمواج.

كما أنقذت منظمة أطباء بلا حدود 68 مهاجراً غير شرعي قبالة السواحل الليبية، بينهم 5 أطفال وامرأة حامل، كانوا على متن 3 قوارب غير صالحة للإبحار. وقالت المنظمة في بيان

لها، إن 5 مهاجرين رفضوا إنزالهم وبقوا على متن القوارب المصنوعة من الألياف الزجاجية، مشيرةً إلى أن هذا الوضع مثير للقلق، وفق تعبيرها. وأضافت أطباء بلا حدود، أن الافتقار إلى خيارات آمنة وقانونية إضافة إلى العنف الذي يعانيه المهاجرون في ليبيا لا يترك لهم خيارًا سوى عبور البحر وزيادة عدد الضحايا.

وأوقفت كتيبة "17 حرس الحدود" تابعة لقوات حكومة الوحدة الوطنية، 20 مهاجراً غير شرعي، أثناء تسللهم إلى الأراضي الليبية عبر الحدود مع الجزائر. وفي 31 يناير، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في وزارة الداخلية، إعادة 350 مهاجراً مصرياً إلى بلادهم، بعدما دخلوا البلاد بطريقة سرية.

كما أعلن أنه في عام 2023، تمت إعادة ما مجموعه "23361 مهاجراً من جنسيات أفريقية وآسيوية، معظمهم من نيجيريا" من ليبيا إلى بلدانهم. وأعيد، في 30 يناير، 323 نيجيرياً، معظمهم نساء، إلى بلادهم من مطاري طرابلس (شمال غرب) وبنغازي (شمال شرق).

وقد أظهرت البيانات الرسمية الإيطالية انخفاض أعداد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا انطلاقا من ليبيا، حيث بلغوا 51 ألفًا و700 مهاجرًا غير قانوني، حتى نهاية ديسمبر المنصرم، مقارنة بالعام 2022، والذين قدرتهم إيطاليا بعدد 53 ألفًا و200 مهاجرًا، انطلق منهم 16 ألفًا و500 من برقة، في حين غادر 35 ألفًا و200 من المنطقة الغربية. وكشفت البيانات نسبة الانخفاض بحوالي 2.45%، وتظهر الزيادة في الانطلاق من سواحل المنطقة الغربية التي تسيطر عليها حكومة الدبيبة، بنسبة 8.31% عام 2023، مقارنة بـ 32 ألفًا و500 مهاجرًا في عام 2022، في المقابل سجلت البيانات انخفاضاً كبيراً في أعداد المهاجرين المتدفقين من برقة بنسبة 19.51% في العام السابق، بإجمالي 20 ألفًا و500 مهاجرًا من المنطقة الشرقية التي تسيطر عليها قوات الشرق الليبي بقيادة "خليفة حفتر".

وتُرجع المنظمة الدولية للهجرة انخفاض المهاجرين إلى ارتفاع عدد القتلى والمفقودين، موثقة عدد 17 ألفًا و20 مهاجرًا قُبض عليهم في البحر وأعيدوا إلى البر، مقدرةً الانخفاض بحوالي 31.03% مقارنة باعتراض 24 ألفًا و684 مهاجرًا في عام 2022، وسجلت الهجرة الدولية ارتفاعا في الضحايا، بلغ 974 متوفيا و1372 مفقود، بنسبة 70% مقارنة بعدد 529 ضحية و848 مفقوداً المسجلة في عام 2022.

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

نائب وزير دفاع روسيا يبحث مع حفتر تعزيز التعاون العسكري

بحث نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكوروف"، في بنغازي، في 28 يناير 2024، مع قائد قوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها. وهذا اللقاء هو الرابع بين حفتر ويفكوروف منذ أغسطس الماضي، وكان آخر لقاء بينهما في بنغازي في 3 ديسمبر الماضي .

وقد سبق هذا اللقاء، لقاء آخر جمع وفد أميركي برئاسة المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند" وخليفة حفتر، في 23 يناير، في مقر الأخير العسكري في بنغازي، وسط اتهامات أميركية لحفتر بصلته بالنشاط الروسي الجديد الساعي لتعزيز وجود موسكو العسكري في ليبيا .خاصةً وأن هذه اللقاءات تأتي متزامنةً مع استعدادت روسية لتشكيل مجموعة قتالية جديدة تحت مسمى "الفيلق الأفريقي"، قوامها 20 ألف جندي تتلقى تعليماتها مباشرة من وزارة الدفاع في موسكو للقيام بعمليات في 5 دول أفريقية.

وقالت صحيفة بلومبيرغ الأمريكية، أنه بحلول منتصف 2024 سيعمل الفيلق الإفريقي في بوركينا فاسو وليبيا ومالي وأفريقيا الوسطى والنيجر، وسيتولى عمل شركة فاغنر العسكرية. ووفقا للصحيفة، فإن الفيلق الروسي سيتخذ من جمهورية إفريقيا الوسطى مقراً إقليمياً جديداً له، كاشفةً عن تخطيط موسكو لتجنيد مقاتلين سابقين في فاغنر ومجندين جدد لضمهم إلى الفيلق.

وأشارت الصحيفة إلى أن معظم مقاتلي فاغنر تم دمجهم في قوات قتالية مختلفة تحت قيادة وزارة الدفاع الروسية، بعد أن شوهدوا في حالة انسحاب من أوكرانيا. واعتبرت

الصحيفة أن تكثيف الوجود الروسي في أفريقيا يشير إلى تغير جيوسياسي كبير في القارة، متبعةً نهج فرنسا في هيمنتها على المنطقة لفترة طويلة.

وفي ذات السياق، قالت صحيفة التايمز البريطانية، إن إيطاليا قلقة من خطط روسيا لبناء قاعدة نووية في ليبيا على الجناح الجنوبي لأوروبا. وأضافت الصحيفة أن موسكو ستضع غواصات نووية في ميناء بحري شرقي ليبيا وتعمل على إنشائه، مما يعزز نفوذها بشكل كبير في البحر المتوسط مقابل دول الناتو. واستندت الصحيفة على نقاشات بين حفتر ويونس بك يفكوروف الذي زار ليبيا 4 مرات، حول افتتاح قاعدة بحرية روسية في طبرق، مع إعطاء الأولوية للغواصات في الميناء قبل السفن السطحية.

واعتبرت الصحيفة أن وجود غواصات على بعد بضع كيلومترات من دول الناتو، لن يكون مفيداً للأمن، خاصة وأن توسيع النفوذ في ليبيا هو رغبة بوتين منذ 20 عاما. وأضافت الصحيفة أن الموانئ الأخرى التي قد تستخدمها روسيا كقاعدة بحرية هي سرت ورأس لانوف، مستبعدةً وفق خبراء، قاعدة عسكرية في طبرق لقربها من مصر، وهو ما يثير قلقها وعدم رضاها، وفق الصحيفة. وعن علاقة حفتر بالفاغنر، تقول الصحيفة إن وجود ما بين 800 إلى 900 جندي روسي الآن شرق ليبيا لمساعدته في إدارة نظام الدفاع الجوي، يزيد من تعزيز العلاقات مع موسكو، خاصةً بعد توليها قيادة عناصر فاغنر تحت جناح وزارة الدفاع، بعد وفاة مؤسسها "يفغيني بريغوجين".

4. التسليح والتدريبات العسكرية

تسليح ليبيا.. حظر في العلن وموافقة في الخفاء

في الوقت الذي يترقب فيه الليبيون رفع أو تخفيف العقوبات الدولية الاقتصادية والمالية على ليبيا لتعافي القوة الشرائية للدينار، وتحسين الحياة المعيشية للمواطنين، وتوفير السيولة في المصارف، يظهر ما يشي أن هناك غضاً للطرف في ملف العقوبات الدولية بتسليح أطراف الصراع في ليبيا. ومع دخول قرار مجلس الأمن حظر ليبيا من التسليح عامه 14، لم تتوقف دوامة الحرب الأهلية الليبية بين

اشتباكات مسلحة وصراعات قبلية أو تنازع على السلطة، ولم تنفذ الأسلحة ولا الذخائر.

ومع تهالك التركة العسكرية التي ورثها المسلحون عن النظام السابق يظهر جلياً أن كثيرا من الترسانة التي تشعل نار الحرب حديثة، وهو ما يثير الشك في جدوى العقوبات الدولية على ليبيا مع تدفق الأسلحة للمجموعات المسلحة. عقب اعتقال الشرطة الإسبانية الأسبوع المنصرم، 4 من مديري شركة تقنية مقرها مدريد وخامس في فالنسيا قدم من ليبيا، كشفت صحيفة (إنديبندنت) الإسبانية أن الأدلة تشير إلى تورط شركة أسلحة في القضية، مبينا أن الإسبان الأربعة يديرون شركة للهندسة الدفاعية واللوجستية اسمها Star Defense Logistics & (SDLE) Engineering.

وتحقق الشرطة الإسبانية في انتهاك عقوبات مجلس الأمن الدولي بحظر التسليح المفروض على ليبيا، وتتقصى الحكومة الإسبانية على محاولة تهريب المواد الدفاعية ذات الاستخدام المزدوج، ومنها شراء وبيع طائرات مسيرة مزودة بكاميرات حرارية، وأنظمة مضادة للطيران المسير، موضحةً أن التحريات عام 2020، أفضت إلى أن شخص ليبي كان ينقل الأسلحة والمعدات إلى بلاده. وانتهت شرطة مفوضية المعلومات العامة في التحقيق مع الإسبان الأربعة إلى أن الوجهة النهائية للمنظومة المضادة للطائرات الموردة من شركة (SDLE) الإسبانية كانت مطار معيتيقة بطرابلس، وكانت الشحنة لصالح المعتقل الخامس، وتقدر القيمة السوقية بأكثر من مليوني يورو.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2024:

- يلاحظ أن المبعوثة الأممية السابقة إلى ليبيا "ستيفاني ويليامز"، حينما تحدثت عن قوات الشرق بقيادة حفتر وصفتها بـ"القوات المسلحة العربية الليبية"، وعندما أشارت لقوات الغرب الليبي التابعة لحكومة الوحدة الوطنية وصفتها بـ"المليشيات" التي تتصارع على النفوذ والغنائم في غرب البلاد. وعلى الرغم من عدم تمتع القوات في كلا المنطقتين لصفة الجيش الاحترافي بصفة كاملة، فضلاً عن عدم قدرة أي منهما على السيطرة على كامل الأراضي الليبية، إلا أن قوات الشرق التي يقودها حفتر أقرب نسبياً لوصف الجيش الاحترافي، في ظل قدرة الأخير على فرض سيطرة مركزية وتوحيد لهذه القوات، على عكس قوات الغرب التي تعج بالتشكيلات المسلحة المتصارعة والغير منضبطة وغير موحدة بشكل حقيقي. ولعل لهذا سبب وصف ويليامز لقوات الشرق والغرب بهذه الصفات، إذا يبدو أنها نابعة من دوافع مهنية لا سياسية.

وهي قد تحمل دلالة على أن القوى الغربية تتعامل مع قوات الشرق على أنها نواة الجيش الليبي الذي يمكن البناء عليه للوصول لجيش موحد واحترافي يسيطر على كامل الدولة الليبية، بعد دمج قوات المنطقة الغربية معه، والذي لن يتحقق إلا في إطار حل سياسي شامل للأزمة الليبية المعقدة.

وهذه الخطوة، "توحيد الجيش الليبي"، يعوقها أمران، ويمكن استنتاجهما من حديث ويليامز ذاته: **الأول** هو التغول والهيمنة لأبناء حفتر على كل البنى المؤسساتية في المنطقة الشرقية، في القلب منها، المؤسسة العسكرية، وهو يعني أنه لا يمكن لهم قبول أي عملية توحيد للمؤسسة العسكرية يمكن أن تهدد مصالحهم وسيطرتهم في الشرق.

الثاني هو الحالة الفسيفسائية التي تطغى على طبيعة التشكيلات العسكرية الغير منضبطة والمتصارعة فيما بينها في المنطقة الغربية.

- تظهر البيانات الرسمية زيادة في انطلاق المهاجرين الغير شرعيين من ليبيا نحو إيطاليا من سواحل المنطقة الغربية التي تسيطر عليها حكومة الوحدة الوطنية في عام 2023 مقارنةً بعام 2022، بنسبة 8.31%، في المقابل سجلت

البيانات انخفاضاً كبيراً في الأعداد التي انطلقت من المنطقة الشرقية التي تسيطر عليها قوات حفتر، بنسبة 19.51%. وهذه النسب فضلاً عن الأعداد الكبيرة التي تنطلق من الغرب مقارنةً بالشرق نحو الشواطئ الأوروبية تفسرها ما تم ذكره في النقطة الأولى، وهي غياب السيطرة الصارمة والمركزية في المنطقة الغربية بعكس المنطقة الشرقية؛ ولذلك فإن حكومة الوحدة تركز حاليا على عملية ضبط أمن المنافذ والسواحل، وتحاول توحيد الجهات الأمنية في المنافذ، بل ودخلت في صراعات مع بعض الجهات الأمنية في سبيل ذلك.

- مع استمرار اللقاءات بين حفتر والقادة العسكريين الروس، بالتزامن مع لقاءات موازية تجمع الأول بالمسؤولين الأمريكيين، في ظل إعداد روسيا لقوات رسمية بديلة للفاغنر "الفيلق الأفريقي"، والتي ستنتشر في ليبيا ضمن دول أفريقية أخرى، فإن هذه المعطيات تشير إلى أن الساحة الليبية ستشهد تصاعد حدة الصراع الدولي حول ليبيا، بشكل قد يؤدي لمزيد من تعقيد الأزمة السياسية الليبية.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

الحويج يُناقش الفرص التجارية والاستثمارية مع السعودية واليونان ومصر وتركيا

بحث وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج"، في 22 يناير 2024، مع القائم بأعمال سفارة السعودية لدى ليبيا "أحمد الشهري"، آلية تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار.

ودعا الحويج إلى ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار الموقعة بين البلدين في عام 2002، موجها دعوة إلى وزير التجارة السعودي لزيارة دولة ليبيا. وفي 23 يناير، أبدى الحويج رغبة ليبيا باستئناف عمل اللجنة الليبية اليونانية، وعقد اجتماعاتها في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، والعمل على تنشيط الحركة التجارية بين البلدين عبر تدشين خط سير بحري وجوي، وذلك خلال لقائه سفير اليونان "نيكولس جار لدنيز".

وفي 30 يناير، التقى الحويج مع أصحاب الأعمال والشركات المصرية المشاركة بفعاليات معرض ليبيا للغذاء، المقام على أرض معرض طرابلس الدولي خلال الفترة 28 _ 31 يناير 2024، بحضور رئيس الغرفة التجارية الليبية المصرية. واستمع الحويج لملاحظات أصحاب الشركات حول الإجراءات المتبعة عبر المنافذ البرية على الجانبين الليبي والمصري، والمشاكل والصعوبات التي تواجه تنقل أصحاب الاعمال والمستثمرين من البلدين. وعلى هماش معرض ليبيا للغذاء أيضا، التقى الحويج عدداً من أصحاب الشركات والمستثمرين الأتراك. تطرق اللقاء لطرح الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنقل أصحاب الشركات وتسهيل عمليات توريد وشحن السلع والخدمات بين الجانبين.

اللافي يحضر فعاليات المنتدى الاقتصادي الليبي الياباني الأول بالعاصمة طوكيو

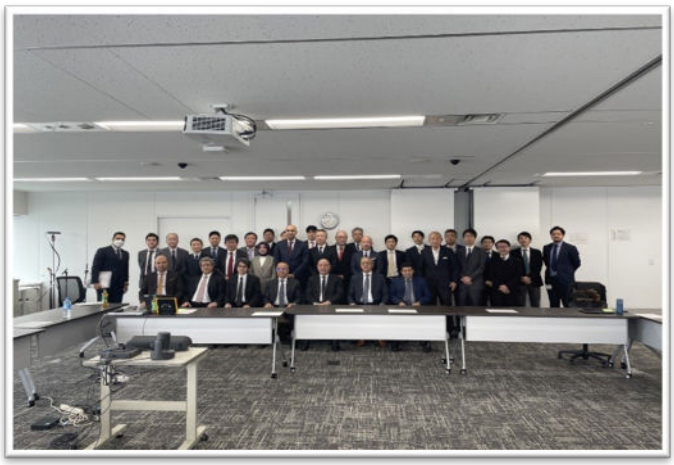

عُقد بالعاصمة اليابانية طوكيو المنتدى الاقتصادي الليبي الياباني الأول، في 25 يناير 2024، بحضور النائب بالمجلس الرئاسي "عبدالله اللافي" والوفد المرافق له، بحضور ممثلي الشركات اليابانية التي تهتم بالعلاقات مع ليبيا في عدة قطاعات، على رأسها قطاع النفط والغاز والطاقات المتجددة. وتضمن المنتدى، الذي أقيم في معهد اليابان للطاقة، عدد من الفعاليات الاقتصادية، وتم خلاله تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية. وأعرب المشاركون في المنتدى عن رغبتهم في العودة للمساهمة في النشاط الاقتصادي في ليبيا، بحسب المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي. وبدأ اللافي، في 24 يناير الماضي، زيارة رسمية إلى اليابان رفقه وفد رفيع للتباحث مع الجانب الياباني في عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

شبهات فساد عديدة تطارد قطاع النفط الليبي

شكّل رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في 17 يناير 2024، لجنة لمراجعة اتفاقية التنقيب عن النفط والغاز في حوض الحمادة، وذلك بعد أن أوقفته النيابة العامة مؤقتًا. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن وزارة النفط ومجلسي النواب والدولة وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية والمؤسسة الوطنية للنفط. وستتولى اللجنة مراجعة الاتفاقية للتأكد من ضمان حقوق ليبيا المالية والاقتصادية من المشروع، إلى جانب دراسة إمكانية تنفيذه عبر

شركات محلية بتمويل وطني بدلاً من الشركة الأجنبية. وأكد الدبيبة على ضرورة الاستمرار في إجراءات تطوير حقل الحمادة بعد معالجة أي ملاحظات فنية أو قانونية.

وكان النائب العام الليبي، الصديق الصور، قد أعلن في ديسمبر الماضي إيقاف تنفيذ اتفاقية تطوير حقل الحمادة الحمراء النفطي، والتي كان ستوقع بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني الإيطالية وشركات أخرى، حيث ذكر النائب العام أن الإيقاف جاء نتيجة مخالفة الاتفاقية لقواعد وضوابط إبرام عقود الاستكشاف والإنتاج واتفاقيات المشاركة في العمليات النفطية المعمول بها، مشيرًا إلى وجود مآخذ عدة على بنود الاتفاقية.

وفي سياق آخر، أعرب وزير النفط بحكومة الوحدة الوطنية "محمد عون"، عن شكوكه حول سلامة الإجراءات التي اتبعتها المؤسسة الوطنية للنفط في التعاقد مع شركة "إسناد الوطنية" الإماراتية، لتنفيذ مشروع تأهيل وتطوير حقول الظهرة بالباطن. وطلب الوزير من رئيس المؤسسة وقف إجراءات تكليف شركة إسناد الوطنية لتنفيذ المشروع لشركة هاليبرتون في الإمارات، مطالباً المؤسسة موافاته بتقرير تفصيلي بهذا الخصوص.

وفي 23 يناير، كشفت كتلة التوافق الوطني بالمجلس الأعلى للدولة، عن شبهات فساد محتملة جديدة في قطاع النفط الليبي، مرتبطة بمفاوضات وصفتها بالسرية تجري حاليًا في تركيا بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركات أجنبية لتطوير عدد من الحقول. وبحسب ما ذكره أعضاء الكتلة في بيان صحفي، فقد تفاجئوا بوجود مفاوضات قائمة الآن بدولة تركيا بموجب إذن جديد للتفاوض صادر عن مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، للتفاوض على استثمار حقل الطهارة وحقل النظيف وحقل سلطان. وطالب أعضاء الكتلة بوقف كافة المفاوضات والتعاقدات الجارية في تركيا أو غيرها، وفتح تحقيق في الفساد المحتمل الذي قد يكلف ليبيا الكثير من ثرواتها، محملين حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسة الوطنية للنفط مسؤولية غياب الشفافية.

مؤسسة النفط ترفع القوة القاهرة عن حقل الشرارة

رفعت المؤسسة الوطنية للنفط، في 21 يناير 2024، القوة القاهرة عن حقل الشرارة النفطي وأعلنت استئناف الإنتاج منه، وذلك بعد إغلاقه أسبوعين بسبب احتجاجات منطقة فزان للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية. وقالت مصادر مسؤولة من حقل الشرارة إن الضخ بدأ إلى ميناء الزاوية النفطي بمقدار 50 ألف برميل، وإن الإنتاج يحتاج إلى 3 أيام ليصل إلى 300 ألف برميل يومياً، في حالة عدم وجود أي عوائق فنية. وفي نفس السياق، أعلن تجمع فزان تعليق اعتصامه في حقل الشرارة اعتبارا من هذا اليوم، بعد اتفاق مع رئيس مؤسسة النفط، بشأن تعهده بتنفيذ مطالبهم.

وتكرر توقف إنتاج ليبيا النفطي خلال السنوات العشر الماضية، في ظل الفوضى والتوترات السياسية والأمنية. تؤكد بيانات للمصرف ليبيا المركزي أن خسائر الإغلاقات غير القانونية للنفط بلغت 153 مليار دولار خلال السنوات السابقة. وتأمل المؤسسة في مضاعفة إنتاجها والوصول إلى 1.45 مليون برميل في اليوم خلال العام الحالي، وهي مهمة لن تكون سهلة نظراً للتوترات السياسية المستمرة. وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، حيث تبلغ 48.4 مليار برميل.

ويشكل قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الليبي، وتقدم صادرات النفط عادة أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية وأكثر من 95% من عائدات التصدير، وبلغت الإيرادات النفطية للعام الماضي 25.4 مليار دينار.

وينتج حقل الشرارة 300 ألف برميل يوميا، وهو من أكبر الحقول النفطية. ويقع الحقل في حوض مردف جنوب غربي البلاد، وتدير المؤسسة الوطنية حقل الشرارة عن طريق شركة "أكاكوس" التي تتوزع أسهمها بين المؤسسة وشركة "ريبسول" الإسبانية و"توتال"

الفرنسية و"أو إم في" النمساوية. ويقع حقل الشرارة في منطقة أوباري التي تبعد نحو 850 كيلومترا جنوب طرابلس، ويبلغ إنتاجه في الأوقات العادية 340 ألف برميل يومياً.

3. المصرف المركزي

المنفي والكبير والدبيبة يجتمعون لمناقشة ضوابط الإنفاق الحكومي 2024

اجتمع داخل المصرف المركزي في 25 يناير 2024، رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" ورئيس حكومة الوحدة "عبد الحميد الدبيبة" ومحافظ المصرف المركزي "الصديق الكبير". وذلك لمناقشة ضوابط الإنفاق الحكومي للعام 2024، وضوابط دعم المحروقات بكافة مشتقّاتها وإعادتها لمعدلاتها الطبيعية، وضمان تزويد محطات الكهرباء.

المجتمعون شددوا على ضرورة الإفصاح عن كافة المصروفات الحكومية في أبواب الميزانية، ومتابعة أعمال اللجنة المشكلة لتقديم بدائل لدعم المحروقات وتحديد الاحتياجات الفعلية منه باعتباره الملف الأهم.

وفي سياق آخر، أعلنت الحكومة المكلفة من البرلمان إحالة مقترح مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024 إلى رئيس مجلس النواب، للاطّلاع عليه وعرضه على أعضاء مجلس النواب. وأفادت الحكومة أن إجمالي نفقات الميزانية المقترحة تُقدّر بـ90 مليارًا و518 مليونًا و894 ألفًا، و397 دينارًا. بدوره أكد حمّاد، على قيام مجلس الوزراء بإحالة الموازنة العامة لمجلس النواب لمصادقتها، مشدداً على ضرورة أن تكون الميزانية تقشفية لهذا العام.

الكبير يقود مباحثات مع سفراء أمريكا وتركيا ومالطا

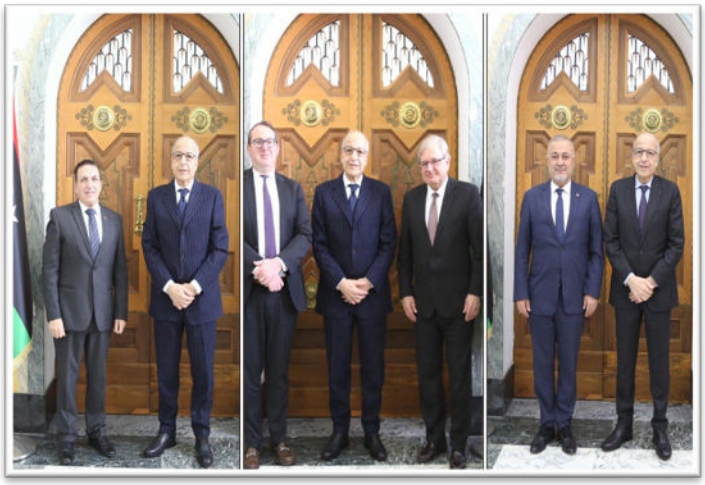

أكدت مالطا عبر سفيرها لدى ليبيا "تشارلز صليبا"، رغبة الشركات المالطية في العودة لاستئناف نشاطاتها في ليبيا للمشاركة في المشاريع المختلفة، واستعداد البنوك في مالطا للتعامل مع البنوك الليبية. جاء ذلك خلال لقاء جمع صليبا مع محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، في مكتبه بطرابلس. كما ناقش الكبير في مكتبه أيضا مع المبعوث الأمريكي الخاص "ريتشارد نورلاند"، مسار عملية توحيد المصرف والجهود المبذولة مع اللجنة المالية بالبرلمان وبقية مؤسسات الدولة لإعداد قانون ميزانية موحدة لسنة 2024.

وكان الكبير قد ناقش مع سفير تركيا لدى ليبيا "كنعان يلماز"، منتصف يناير الجاري، التعاون بين البلدين في المجال المصرفي والمالي، ودعم المصرف المركزي في حلحلة الاختناقات الناتجة عن توقف المشاريع خلال السنوات الماضية. وبحث الطرفان إمكانية استعداد الشركات التركية لاستئناف تنفيذ مشاريعها في مختلف مناطق ليبيا والمشاركة في إعادة إعمار درنة والمناطق المتضررة بالفيضان.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2024:

- يشير الحراك التجاري بين ليبيا والعديد من الدول، خاصةً فيما تعلق بمحاولات تعظيم الفرص الاستثمارية والتبادلات التجارية إلى مدى تعطش ليبيا للعديد من المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن حاجتها لإعادة الإعمار، ليس فقط في درنة والمناطق المتضررة من إعصار دانيال، بل حتى في بنغازي وطرابلس والجنوب الليبي، سواء لافتقار كل المدن الليبية للعديد من الخدمات والبنى التحتية بسبب سياسات نظام القذافي، أو لتضرر العديد منها جراء الحروب المتكررة منذ 2011 وحتى 2020.

- الحديث عن ضبط الانفاق العام وإعداد الميزانية العامة للدولة سيظل في حالة إشكالية كبيرة طالما استمر الانقسام الحكومي في البلاد بين حكومتي حماد والدبيبة، حيث هناك ميزانيتين للدولة، وهي كفيلة بعدم تحقيق الضبط في الانفاق الحكومي. فضلاً عن غياب الرقابة والمساءلة البرلمانية عن حكومة الدبيبة لعدم اعترافها بها، في حين تخضع العلاقة بين البرلمان وحكومة حماد، خاصة فيما يتعلق بشق المساءلة والرقابة، لحسابات سياسية ومناطقية، كما حدث في غياب أي مساءلة حقيقية من البرلمان لحكومة حماد في كارثة درنة، لأن أي إدانة لها في مثل هذه الكوارث سيصب في صالح حكومة الدبيبة وتقوية موقفها في مقابل إضعاف شرعية حكومة حماد، وبالتالي الحسابات السياسية منعت البرلمان من مساءلة حماد.
- كثرة الحديث عن شبهات فساد في الصفقات التي تعقدها المؤسسات الليبية حول القطاع النفطي، والتي تؤدي أحيانا لتعطيل هذه الصفقات، كفيلة بإفشال خطط تطوير وتعظيم الإنتاج الليبي من النفط. هذا اللغط أيضا مرده استمرار الانقسام السياسي وعدم تشكيل المؤسسات ذات الصلة بهذه الصفقات، والتي تقوم بدور الموافقة على مثل هذه الصفقات فضلاً عن الدور الرقابي والمساؤلة.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

حكومة حماد تتخذ إجراءات طارئة لمواجهة أزمة مياه زليتن والدبيبة يتابع

أعلن عضو مجلس النواب "عزالدين قويرب"، في 31 يناير 2024، أن رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان "أسامة حماد" اتخذ عددًا من القرارات العاجلة، لمواجهة أزمة ارتفاع منسوب المياه الجوفية في مدينة زليتن، وذلك بعد اجتماع مع أعضاء برلمانيين وبلديين من المدينة.

وتضمنت الإجراءات إعلان حالة الطوارئ، وتخصيص ميزانية طارئة قدرها 10 ملايين دينار للبلدية و 16 مليونًا لإنشاء شبكة تصريف، إلى جانب توفير آليات لشفط المياه ومكافحة الحشرات وسيارات إسعاف. كما وافقت الحكومة على التعاقد مع شركة أجنبية لدراسة التربة ومياه المنطقة.

أما رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، فقد شدد على ضرورة متابعة أوضاع المواطنين المتضررين، واعتماد الخطة المقدمة من فريق الخبراء المحليين، ومتابعة جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان لعمل فريق المكتب الاستشاري البريطاني. جاء ذلك خلال اجتماعه مع اللجنة المركزية المكلفة لمتابعة أوضاع المدينة جراء ارتفاع منسوب المياه الجوفية. وقال مدير جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان "محمود عجاج"، أن المكتب الاستشاري الدولي سيكون في بلدية زليتن الجمعة المقبل، ليباشر عمله مع فريق الخبراء بالتعاون مع المجلس البلدي.

"كأن لم يكُن"..عقيلة يبطل قرار نائبه الأول بإعفاء شكشك

طفح على السطح هذه المرة الخلاف داخل مجلس النواب، وبالتحديد بين أعضاء الرئاسة بالمجلس (الرئيس ونائبه)، فقد انتهز نائب رئيس مجلس النواب "فوزي النويري" فرصة غياب رئيس المجلس "عقيلة صالح"، عن إحدى الجلسات ومرر خطاباً إلى النائب العام ومحافظ المصرف المركزي ورئيس هيئة الرقابة الإدارية ورئيس هيئة مكافحة الفساد ووكيل ديوان المحاسبة، يوقف بموجبه رئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك" عن أداء مهامه، بعد فشل محاولة رئيس لجنة متابعة الأجهزة الرقابية بالمجلس "زايد هدية"، إيقاف التعامل مع شكشك قبل أيام .

لم تمض إلا بضعة أيام على مراسلة النويري، بضرورة تحريك الدعوى الجنائية ضد شكشك بتهمة استمراره في ممارسة مهامه بعد إعفائه منه، وصدور أحكام قضائية ضده عن شغل المنصب. حتى جاء رد رئيس المجلس عقيلة صالح ببطلانها. ففي 29 يناير 2024، أبطل عقيلة صالح المراسلة الممهورة بتوقيع النويري، داعياً المؤسسات إلى عدم الأخذ بها وبأي إجراءات لا تصدر عن رئيس المجلس، واصفا إياها بـ "كأن لم تكن".

وبدأ السجال بين عقيلة والنويري، فقد رد الأخير على رئيس المجلس بصحة وقانونية مراسلته رؤساء المناصب السيادية، مبيناً أن المراسلة لم تتطرق للاتفاق السياسي، بل استندت إلى شغل شكشك لرئاسة ديوان المحاسبة بعد صدور أحكام قضائية ضده.

مطلع يناير الجاري، طالب زايد هدية إيقاف تعامل الشركة العامة للكهرباء مع لجان ديوان المحاسبة إلى حين تسوية الأوضاع القانونية لشكشك. وفي فبراير 2023، قرر مجلس النواب سحب الصلاحيات من ديوان المحاسبة وإسنادها لهيئة الرقابة الإدارية، إلا أن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا قضت بعدم دستورية القانون رقم 2 لسنة 2023، بإضافة بعض

الأحكام إلى القانون رقم 20 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية وسحب اختصاص مراجعة العقود من ديوان المحاسبة ومنحه إلى الهيئة، معيدةً الاختصاص إلى ديوان المحاسبة.

لقد أصبحت المناصب السيادية المتضمنة في اتفاق الصخيرات أحد أبرز الملفات الشائكة في الأزمة السياسية الليبية، وتشكل عقبة في طريق إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وهي 7 مناصب يدور الخلاف حولها: وهي محافظ المصرف المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس جهاز الرقابة الإدارية ورئيس هيئة مكافحة الفساد ورئيس المفوضية العليا للانتخابات ورئيس المحكمة العليا ومنصب النائب العام. وقد تم الاتفاق بين مجلسي النواب والدولة على منصبين فقط من الـ7، وهما المحكمة العليا والنائب العام، وبقيت الـ 5 الأخَرُ محلَّ خلاف.

صندوق إعادة إعمار درنة يوقع عقوداً مع شركات إماراتية ومصرية لتنفيذ مشاريع

أعلن صندوق إعادة إعمار درنة والمدن والمناطق المتضررة، في 21 يناير 2024، عن توقيعه عقوداً مع الشركة الإماراتية "جلوبال كونتراكتنج" لتنفيذ عدد من المشاريع الكبرى في مدينة درنة وما حولها. ويترأس الصندوق بالقاسم حفتر، نجل خليفة حفتر. وقال الصندوق في بيان له، إن المشاريع تشمل أعمال البنية التحتية وتجديدها، وإنشاء محطات معالجة للصرف الصحي، ومحطتي تحلية مياه بحرية، بالإضافة إلى إنشاء سدود تعويقية وقناة متكاملة لمجرى الوادي المحلي، فضلاً عن مشروع حاجز الأمواج الذي يحمي الواجهة البحرية للمدينة من الفيضانات وغيرها، كما ستنفذ الشركة الإماراتية عدداً من المشاريع غرب درنة .

وفي ذات السياق، وقعت لجنة إعادة الإعمار والاستقرار وصندوق إعادة إعمار درنة والمناطق المتضررة، مع شركتين مصريتين، عقوداً لبناء 11 جسراً جديداً في عدة مدن ليبية، شرق

البلاد. هذا وقد وقع العقود كل من رئيس لجنة إعادة الإعمار "حاتم العريبي" والمدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار درنة "بلقاسم خليفة حفتر"، مع رؤساء مجالس إدارة شركتي "نيوم" و"وادي النيل" المصريتين، حيث تنص العقود على بناء 6 جسور في مدينة درنة، وجسرين في مدينة أجدابيا، إضافة إلى 3 جسور في مدينة بنغازي.

وكان تقرير مشترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد قدر احتياجات إعادة إعمار المناطق المتضررة من فيضانات إعصار دانيال بدرنة والمنطقة الشرقية بـ1.8 مليار دولار. وأشار التقرير إلى أن 70% من تكاليف إعادة الإعمار اللازمة سيتم تخصيصها للبنية التحتية، وأن الإسكان سيشكل المكون الأكبر منها.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

باتيلي يحشد الجهود الداخلية والخارجية لعقد الاجتماع الخماسي

أولاً، على مستوى اللقاءات مع المسؤولين المحليين، التقى المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي" برئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 23 يناير 2024، بمقر المجلس بطرابلس، لبحث مستجدات وتطورات الأوضاع السياسية في ليبيا، والدفع قدماً بالعملية السياسية للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة.

وفي 25 يناير، التقى باتيلي برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، لمناقشة الوضع السياسي، والوقوف على التحضيرات لعقد الاجتماع الخماسي الذي يضم الأطراف الليبية الرئيسية. وجدد باتيلي ترحيبه بقبول الدبيبة لحضور الاجتماع وتسمية مندوبين عنه، والذي اعتبره خطوة إيجابية.

وفي 28 يناير، التقى باتيلي مع محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، بمقر المصرف في طرابلس. واتفقا الجانبان على ضرورة ضمان الإنفاق العام الخاضع للمساءلة، كما ألقوا الضوء على ضرورة توزيع الموارد بشكل عادل لصالح جميع الليبيين.

وفي 29 يناير، بحث باتيلي مع رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكالة"، المبادرة الأممية لعقد اجتماع للأطراف الليبية، ودعم جهود المصالحة الوطنية، وتمهيد الطريق نحو مسار ديمقراطي يتوافق عليه الجميع. وقد أكد تكالة قبول دعوة المبعوث الأممي للجلوس لطاولة الحوار الوطني.

وفي 30 يناير، التقى باتيلي مع رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، بمقر مجلس النواب في مدينة بنغازي. وأكد رئيس مجلس النواب خلال اللقاء، على أن القوانين الانتخابية قد صدرت وأنها قابلة للتنفيذ وما علينا إلا الاتجاه لتنفيذها. كما أكد عقيلة على أنه بالإمكان دراسة شروط انتخاب رئيس الوزراء، موضحاً بأن فتح باب الحوار من جديد سيعيدنا إلى المربع الأول، حسب وصفه.

وفي 31 يناير، بحث باتيلي مع رئيس المفوضية العليا للانتخابات "عماد السايح"، مستجدات عملية انتخاب المجالس البلدية، وما يمكن تقديمه من الدعم والخبرات المساندة إلى المفوضية في هذا المجال .وأكد باتيلي على استمرار دعم بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامةً للانتخابات الليبية.

ثانياً، على مستوى اللقاءات مع المسؤولين الأجانب، أجرى المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، في 16 يناير، سلسلة لقاءات مع سفراء فرنسا وألمانيا ومصر وهولندا وتونس، تناولت تطورات الأوضاع السياسية في ليبيا، وتجديد الدعوة للقادة الليبيين للجلوس إلى طاولة المفاوضات. في لقائه مع السفير الفرنسي "مصطفى مهراج"، حثّ الطرفان جميع القادة الليبيين على الدخول في حوار، لتجنيب وطنهم المخاطر العديدة التي تتهدده. كما استعرض باتيلي مع السفير الألماني "ميخائيل أوناخت"، الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا، مجددًا دعوة القادة الليبيين إلى الانضمام إلى عملية الحوار لإنهاء الأزمة السياسية، وإجراء الانتخابات.

وفي لقاء آخر، شدد باتيلي مع السفير المصري "تامر مصطفى"، على ضرورة مشاركة جميع الشركاء الإقليميين والدوليين بشكل إيجابي في العملية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية من شأنها أن تمهد الطريق لإجراء الانتخابات.

وفي لقاء مع سفير هولندا "يوست كلارنبيك"، اتفق الطرفان على دعوة القادة الليبيين إلى الالتزام بالتوصل إلى تسوية لإنهاء الأزمة الراهنة، وذلك من خلال الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقال باتيلي أنه تشاور أيضاً مع السفير التونسي "الأسعد العجيلي"، حيث جددا دعوتهما للتوصل إلى تسوية سياسية لتجاوز الأزمة السياسية.

وفي 25 يناير، شدد باتيلي، خلال لقائه السفير البريطاني "مارتن لونغدن"، على الحاجة الملحة إلى دعم قوي وموحد من قبل المجتمع الدولي لكسر الجمود السياسي، لا سيما من خلال ترسيخ مسار واضح نحو انتخابات ذات مصداقية.

وفي 27 يناير، بحث باتيلي مع السفير الإيطالي لدى ليبيا "جيانلوكا ألبريني"، تطورات الأوضاع السياسية الراهنة في البلاد. وذكر باتيلي أن الجانبان اتفقا على حث الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية الرئيسية على الاجتماع والاتفاق على حل شامل.

المبعوث الأمريكي الخاص يكثف من حضوره في الأزمة الليبية

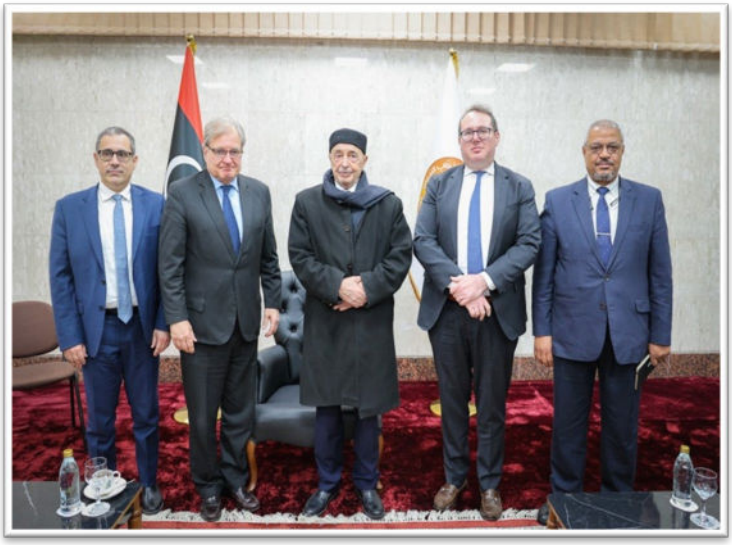

ناقش المبعوث الأمريكي الخاص "ريتشارد نورلاند"، في 23 يناير 2024، مع رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، أهمية الدفع بالعملية السياسية للسماح للشعب الليبي بانتخاب قادته. جاء ذلك خلال لقاء عقد بمقر مجلس النواب في مدينة بنغازي، بحضور نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي هاريس، والقائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة "جريمي برنت".

وفي نفس اليوم، التقى نورلاند مع "خليفة حفتر" القائد العام لقوات الشرق الليبي، في مكتبه ببنغازي. وقد أكد الوفد الأمريكي على أهمية التنسيق والتعاون بين قوات الشرق والولايات المتحدة فى محاربة الإرهاب والتطرف. بدورها، ذكرت السفارة الأمريكية لدى ليبيا أن الطرفين شددا على "دعم الولايات المتحدة للجهود المبذولة لتوحيد الجيش الليبي، والحفاظ على السيادة الليبية". كما ناقش الطرفان أهمية الدفع بالعملية السياسية فى ليبيا، وصولاً لمرحلة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة.

وفي 24 يناير، قام نورلاند بعد من اللقاءات جاءت كالتالي: التقى نورلاند مع السفير المصري لدى ليبيا "تامر مصطفى"، وقال المبعوث الأمريكي: "ناقشنا السبل التي يمكن من خلالها لمصر والولايات المتحدة العمل مع جميع الأطراف الليبية لحل القضايا السياسية العالقة ودفع العملية السياسية". كما ناقش نورلاند مع رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في طرابلس، سبل دفع العملية السياسية في ليبيا، عبر مقترح باتيلي للحوار بين الأطراف الفاعلة الرئيسية.

والتقى نورلاند أيضا برئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، حيث تم مناقشة مبادرة المبعوث الأممي بشأن دعوته للطاولة الخماسية لإحداث توافق سياسي.

كما التقى نورلاند في طرابلس بالمبعوث الأممي، وقال نورلاند: "نتفق مع باتيلي على أنه لا يمكن حل المسائل السياسية الخلافية المتبقية إلا عبر الحوار والتنازلات".

والتقى أيضا نورلاند برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، حيث ناقش الجانبان توحيد الجهود لدعم مبادرة المبعوث الأممي، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي لإنهاء المراحل الانتقالية، والذهاب للانتخابات، إلى جانب دعم اللجنة المالية في مهامها.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2024:

- لا جديد يذكر فيما يتعلق بالمؤشرات السياسي، استمرار الانقسام السياسي ومعها الحكومي أيضا، وعدم إحراز مبادرة باتيلي أي خطوات متقدمة، سواء ما يتعلق بالاجتماع التمهيدي، أو اللقاء الرئيسي الذي سيجمع الأطراف الخمسة، بهدف إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. واستمرار

جهود باتيلي في عقد لقاءات مكثفة مع المسؤولين المحليين والأجانب لتحريك المياه الراكدة في هذه الأزمة. واستمرار أيضا الخلافات داخل المعسكر الواحد، كما برزت هذه المرة داخل البرلمان بين الرئيس ونائبه.

واستمرار حضور الولايات المتحدة، عبر مبعوثها الخاص، في الأزمة السياسية الليبية، بهدف حل أزمة الانتخابات وتوحيد الجيش بالتوازي، بشكل يضمن معها احتواء النفوذ الروسي المتصاعد في ليبيا، سياسياً وعسكرياً.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

روما.. سلسلة لقاءات للدبيبة على هامش القمة الإيطالية الأفريقية

ناقش رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة" مع نظيرته الإيطالية "جورجيا ميلوني"، خلال لقائهما على هامش أعمال قمة إيطاليا-أفريقيا، المقامة في روما خلال يومي 29 و30 يناير 2024، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين ليبيا وإيطاليا في مجالات النفط والغاز والتجارة. كما ناقش الجانبان تطورات تفعيل معاهدة الصداقة الموقعة بين البلدين، ودعم جهود اللجان المشتركة لاستئناف العمل ببنودها وتنفيذ المشاريع التي التزمت بها إيطاليا سابقاً داخل ليبيا. واستعرض الدبيبة وميلوني آخر التطورات في ملفي الأمن والهجرة غير النظامية وسبل معالجتهما.

كما بحث الدبيبة خلال هذه القمة، مع وزير خارجية رواندا "فنسنت بيروتا"، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي، وتفعيل الاتفاقات الاقتصادية المبرمة بين البلدين، إضافة إلى مراجعة الاستثمارات الليبية في رواندا ودعم وتطوير مجالاتها.

كما ناقش الدبيبة أيضا مع وزير خارجية تشاد "محمد صالح النظيف"، أوجه التعاون بين ليبيا وتشاد، والأوضاع في السودان والنيجر، وأوضاع الاستثمارات الليبية في تشاد، وكيفية تقديم التسهيلات اللازمة لاستمرارها في ظروف إيجابية.

وفي ملف الهجرة، ناقش الدبيبة مع رئيس المجلس الأوروبي "شارل ميشيل"، سبل إطلاق الحوار الليبي الأوروبي الإستراتيجي حول قضايا الهجرة، إضافةً إلى آليات التعاون بين ليبيا وأوروبا في مجال الطاقة النظيفة. كما اتفق الدبيبة ومساعد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "رؤوف مازو"، على ضرورة تعزيز التعاون بين المفوضية والمؤسسات الليبية في ملف الهجرة غير الشرعية وقضية اللاجئين المرتبطة بها.

وخلال قمة إيطاليا-أفريقيا، أكد الدبيبة أن الوقت قد حان لإحداث نقلة نوعية والاعتراف بالدول الإفريقية كشركاء حقيقيين في التنمية الدولية، داعياً إلى الابتعاد عن النهج المرتكز على الأمن في التعامل بين أوروبا وإفريقيا. وقال إن هناك مقاربات يمكن أن تعالج القضايا المهمة مثل الهجرة والاستقرار السياسي والأمني,مشددا إلى ضرورة التوجه نحو النهج التنموي الذي يهدف لتطوير العلاقات مع دول القارة لصناعة الواقع الجديد.

حراك ليبي تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة

دعا المُكلف بتسيير أعمال وزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، الدول الأعضاء في "حركة عدم الانحياز" إلى توحيد الجهود وتسخير الإمكانيات لوقف العدوان

الغاشم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة وكافة الأراضي الفلسطينية الأخرى، والعمل على فتح ممرات آمنة وبشكل عاجل لدخول المساعدات الإنسانية ومنع محاولات التهجير القسري.

جاء ذلك في كلمة له خلال أعمال الاجتماع الوزاري لوزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز، المنعقد للتحضير للقمة الـ 19 لرؤساء حكومات دول حركة عدم الانحياز، والتي عقدت في العاصمة الأوغندية كمبالا، خلال يومي 19-20 يناير 2024. وفي قمة عدم الانحياز على مستوى الرؤساء، حضر رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، ممثلاً لليبيا، وذلك لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة، بالإضافة إلى ما يشهده العالم من أزمات أخرى، ومنها استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على صادرات الحبوب، التي تمثل أهمية خاصة لدول أفريقيا وآسيا.

وخلال قمة عدم الانحياز، أعلن المنفي دعمه وانضمامه للدعوى المرفوعة من جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في قضيتي الإبادة الجماعية وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وثمن المنفي في كلمته ما وصفه بالموقف الشجاع والتاريخي لجنوب أفريقيا لرفعها هذه الدعوى. وطالب حركة عدم الانحياز بتبني موقف موحد يدعم منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، لافتا إلى أن هذا الموقف سيساهم في دعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وقد رحب مجلس جامعة الدول العربية بإعلان المنفي انضمام ليبيا إلى الفريق القانوني لجنوب أفريقيا لمقاضاة إسرائيل. جاء ذلك في اجتماع على مستوى المندوبيين الدائمين للجامعة في دورته العادية في 22 يناير الماضي.

كما رحب المنفي، بقرار محكمة العدل الدولية بشأن اختصاصها بالنظر في الدعوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك أوامرها

لتطبيق تدابير فورية لحماية الشعب الفلسطيني في غزة. وفي بيان رسمي، دعا المنفي إلى اتخاذ قرار المحكمة أساساً لوقف الحملة الإسرائيلية من القتل والتدمير ضد المدنيين والبنى التحتية في غزة. وأكد المجلس أن ليبيا ستواصل دورها في دعم القضية الفلسطينية.

وفي 25 يناير، طالب مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة "الطاهر السني"، بوقف العدوان وبشكل فوري على غزة، وقطع الطريق أمام أعمال الإبادة والتدمير والتهجير والتشريد بحق الفلسطينيين. وجدّد السني خلال كلمته أمام مجلس الأمن الدولي والمخصصة حول الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، موقف ليبيا الثابت تجاه القضية الفلسطينية، معتبرًا أن منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة أمر ضروري لحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة وعودة المهجرين إلى وطنهم، وقيام دولته المستقلة عاصمتها القدس الشريف.

المنفي والدبيبة يلتقيان وزير الخارجية الموريتاني في طرابلس

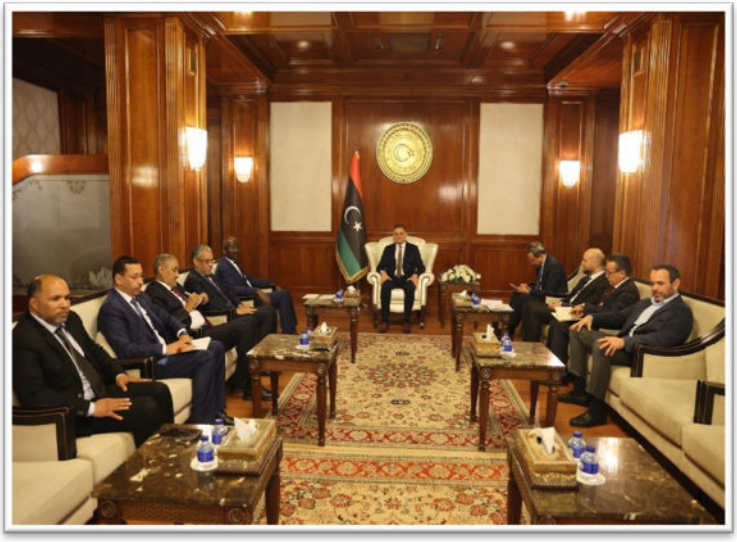

استقبل رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 18 يناير 2024، بالعاصمة طرابلس، وزير الخارجية الموريتاني، بصفته مبعوثاً خاصاً للرئيس الموريتاني، "محمد سالم ولد مرزوك". وأفاد المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي، أن المبعوث الموريتاني حمل رسالة لرئيس المجلس الرئاسي من رئيس الجمهورية الموريتانية "محمد ولد الشيخ الغزواني".

وفي نفس اليوم، استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، وزير الخارجية الموريتاني والوفد المرافق له، بحضور وزيري الدولة لشؤون مجلس الوزراء، والاتصال والشؤون السياسية، ومدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية. الوزير قدم رسالة شفهية من الرئيس الموريتاني تؤكد عمق العلاقات بين

البلدين، والعمل لتنسيق الجهود على مستوى اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأفريقي، مشيراً إلى عودة السفارة الموريتانية للعمل من العاصمة طرابلس.

وأكد الدبيبة على ضرورة تواصل التعاون في كافة المجالات، وزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين، وخلق فرص للصناع الليبيين والقطاع الخاص في موريتانيا.

2. السياسات والقرارات

المنفي يعتمد عدداً من السفراء الجدد لدى ليبيا

اعتمد رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 27 يناير 2024، في طرابلس، أوراق ثلاثة سفراء جُدد لدى ليبيا، وهم: سفير جمهورية موريتانيا الإسلامية "محمد بابانه"، وسفيرة جمهورية النمسا "باربرا غرس"، وسفير جمهورية كوريا "جانغ جيهاك." وأكد المنفي، خلال استقباله السفراء، على عمق العلاقات التي تربط ليبيا بدولهم، متمنياً لهم التوفيق في أداء مهامهم الجديدة في البلاد. كما عبر السفراء على أهمية توطيد العلاقات بين دولهم وليبيا.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2024:

- استمرار للموقف الليبي الرسمي القوي الداعم للقضية الفلسطينية، بالأخص في المحافل الدولية، كما حدث في مؤتمر دول عدم الانحياز، ومجلس الأمن الدولي. كما برزت ليبيا كدولة عربية وحيدة أعلنت انضمامها لجنوب أفريقيا في دعوتها القضائية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية بسبب عدوانها على غزة. كل هذه المعطيات تشير لمدى مركزية القضية الفلسطينية في الوعي الشعبي الليبي وفي السياسة الخارجية الليبية. ولعل أحد أسباب ذلك، هو الموروث المترسخ في الثقافة السياسية منذ عهد القذافي، الذي تبنى موقفاً استراتيجياً في مواجهة إسرائيل. ولا يبدو أن ليبيا ستكون في المدى القريب أو المتوسط على الأقل من الدول التي ستقدم على عملية التطبيع مع دولة الاحتلال.
- يلاحظ قيام ثلاثة قادة ليبيين بدور السياسة الخارجية الليبية وتمثيلها في المحافل الدولية: رئيس حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دولياً "عبد الحميد الدبيبة"، ووزير خارجيته "الطاهر الباعور"، ورئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي". في حين تغيب الحكومة المكلفة من البرلمان في الشرق برئاسة "أسامة حماد"، إذ أنها غير معترف بها دولياً، فهي تنافس حكومة الدبيبة في السياسة الداخلية وقرارتها، لكن في السياسة الخارجية فهي بعيدة عن الاشتباك معها، باستثناء بعض اللقاءات التي تجريها حكومة حماد مع قليل من سفراء الدول الحلفاء، كروسيا ومصر.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

عبد الله باتيلي.. المبعوث الأممي إلى ليبيا

عبد الله باتيلي، سياسي سنغالي له مؤلفات في السياسة والتاريخ، ترشح للرئاسة في السنغال عامي 1993 و2007. وفي الثاني من سبتمبر 2022، عينه الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" ممثلا خاصا له في ليبيا، خلفاً للسلوفاكي "يان كوبيش" الذي تنحى أواخر 2021، حين تعثرت الدبلوماسية في حل الصراع الممتد في ليبيا، وأخفقت في إجراء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في 24 ديسمبر 2021، قبل أن تؤجل لأجل غير مسمى.

وُلد عبد الله باتيلي في موطنه بالسنغال عام 1947، وأنهى تعليمه الثانوي في بلاده قبل أن يسافر إلى المملكة المتحدة ليحصل على درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ من جامعة برمنغهام، ثم عاد إلى السنغال ليحصل على دكتوراه أخرى من جامعة الشيخ أنتا ديوب.

دخل باتيلي الحياة السياسية في السنغال عن طريق انضمامه إلى حزب "الرابطة الديمقراطية"، حيث تولى منصب السكرتير الثالث للحزب المسؤول عن الصحافة والعلاقات الخارجية. وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في فبراير 1993، كان باتيلي مرشحاً عن الحزب الديمقراطي السنغالي، حيث احتل المركز الرابع بنسبة 2.41% من الأصوات. وفي العام نفسه، أُنتخب لعضوية الجمعية الوطنية (البرلمان) وأعيد انتخابه عام 1998.

وشغل منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية من 2001 إلى 2006، كما انتخب عضواً في المجموعة الاقتصادية لبرلمان دول غرب أفريقيا (2002-2006). خاض باتيلي الانتخابات الرئاسية مرة أخرى في فبراير 2007، واحتل المركز السادس بنسبة 2.21% من الأصوات.

وفي أواخر يناير2007، احتجزته الشرطة لفترة وجيزة مع قادة معارضة آخرين، بعد مشاركته في حركة احتجاج رفضاً لتأجيل الانتخابات البرلمانية حتى يونيو من نفس العام. وفي الانتخابات الرئاسية 2012، دعم باتيلي مرشح المعارضة ماكي سال، الذي فاز وعين باتيلي وزيراً للدولة في رئاسة الجمهورية كمسؤول عن الشؤون الأفريقية.

يملك باتيلي خبرة تزيد على 40 عاما شغل خلالها مناصب ضمن حكومة السنغال والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. ويعد باتيلي أول أفريقي يشغل منصب المبعوث الأممي في ليبيا، والثامن منذ تفجر الأوضاع بعد ثورة 17 فبراير 2011 التي أطاحت بالزعيم الليبي الراحل "معمر القذافي"، بعد تدخل واسع من حلف شمال الأطلسي.

في الثامن من يوليو 2013، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" تعيين باتيلي نائبا لممثله الخاص في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي 30 أبريل 2014، أعلن بان كي مون تعيين باتيلي ممثلا خاصا له في وسط أفريقيا ورئيسا لـ"مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لأفريقيا الوسطى (UNOCA) "في الغابون. عام 2018، عُين مستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة بشأن مدغشقر، وفي 2019 عمل خبيراً مستقلاً للمراجعة الإستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وعام 2021 أصبح باتيلي الخبير الأممي المستقل للمراجعة الإستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قبل أن يتولى رسمياً رئاسة البعثة الأممية في ليبيا في الثاني من سبتمبر 2022.

2. مقال العدد

ليبيا وحوار الخمسة الكبار.. الفيتوري شعيب

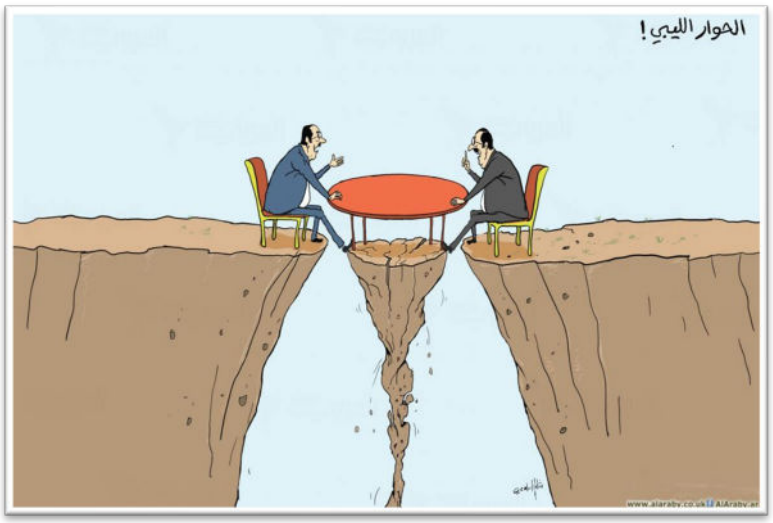

أخيراً، وعلى غير العادة، دعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا إلى حوار "محدود معدود" لحل الأزمة السياسية الليبية، في محاولة منها لكسر الجمود السياسي الحاصل في البلاد منذ مدة ليست قصيرة. ففي مسار جديد، جاءت مبادرة البعثة تحت مسمى "الخمسة الكبار"، حصراً وعدَاً، ليكون الاستغراب؛ بل وحتى الاستهجان من أطراف داخلية كثيرة، سواء من ناحية الحصر والاقتصار، أو من ناحية الواقعية والتنفيذ، ناهيك عن الجدوى الحقيقة لهذا الحوار السياسي، للوصول إلى توافق يحل العقبات والخلافات التي تواجهها العملية الانتخابية، والتي من أجلها كانت هذه الخطّة، والتي يُؤمل منها بالدرجة الأولى الاتجاه بهذه العملية الحوارية ومن ثم الانتخابية إلى الأمام وليس العكس .

تُبين دلالة المصطلح مرماه ومقاصده، فمنذ أول حوار سياسي في البلاد كان الغالب عليها التعدّدية وليس الحصر كما كان في الأخير، ابتداء من مصطلح "حوار الصخيرات" ومن ثم "اتفاق الصخيرات" في 2015، الذي خَلُص إلى وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل ولم يكن كذلك، وصولاً إلى "ملتقى الحوار السياسي الليبي" في تونس وجنيف 2020. وأخيراً هذا المصطلح "الخمسة الكبار" في نهاية العام الماضي 2023، الذي يحدد أسماء بعينها ولا يتعدّاها، بعكس ما كان قبله، وليتم تحديد الحوار في كل من: المجلس الرئاسي، وحكومة الوحدة الوطنية، والمجلس الأعلى للدولة، ومجلس النواب، وما أُطلق عليها "القيادة العامة" في شرق البلاد، معتبرةً أن هذه الأطراف في مجملها أطراف الأزمة الرئيسة الفاعلة في البلاد، وبها تمكن معالجة الخلافات التي حالت

دون إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة منذ نحو عامين، ناهيك عن تمرير قانون توافقي يمكن من خلاله إجراء استحقاق انتخابي شامل يكسر الجمود السياسي، وينهي الانقسام والصراع.

وفي المقابل، وفي هذا الاتجاه، لم تتحدّث البعثة عن المكون العسكري والأمني في غرب البلاد (سواء الجيش النظامي أو المكوّنات العسكرية شبه النظامية التابعة له) وكونها جزءاً في معادلة القوة على الأرض، والتأثير السياسي المصاحب لذلك.

عود على بدء، لقد مر على إعلان هذه المبادرة ما يقارب الشهرين، حيث أعلنت البعثة الأممية عن مبادرة الخمسة الكبار في 23 نوفمبر2023، إلا أنها لم تستطع التقدّم فيها، بل إنها أعلنت على تعثرها بطريقة غير مباشرة، إذ إن بعضاً من الأطراف قدم شروطاً ليكون فيها، وأخرى لا ترتضيها أصلا، وليكون الجمود هو سيد الموقف، ومن دون تقديم أي مقترحات عملية وآنية تدعم هذه الخطة والتوجه، أو تغيير المسار، أو حتى تعديل اقتصارها على أطراف محددة فقط، لتتوسع وتشمل كيانات سياسية أخرى لها تأثير في المشهد السياسي الليبي.

خلاصة القول، ما كان في هذه المبادرة سابقة لها دلالاتها من محاولة حصر الأزمة في أشخاص بعينهم، لإحداث واقع سياسي جديد، كانوا من أسباب وجود هذا الواقع. وبالتالي، لا يمكن أن يتقدم خطوة واحدة، ولا يمكن أن يؤسس لأي اتفاق سياسي حقيقي، خصوصا أن هذه الأطراف كانت جزءاً أساسياً في عرقلة انتخابات 24 ديسمبر 2021، بل ولم تقدم أي فعل يذكر لكسر الجمود السياسي، والتوجّه نحو تجديد السلطة التشريعية في البلاد من ذلك الوقت. بل ويُفهم بمفهوم المخالفة أن ذلك يكرّس لوجود طبقة بعينها في الواقع السياسي الجديد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لا يتعدّى الخمسة في كل الأحوال إن رأى النور، ولتكون الأزمة في دائرة مغلقة لا يتحقّق معها تجديد الأجسام التشريعية ناهيك عن التنفيذية فيها.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd